



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



البحرين : واقع المجتمع المدني وتأثيره في الواقع الاجتماعي



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٩١٨١٥٦٣٦

البحرين : واقع المجتمع المدني وتأثيره في الواقع الاجتماعي ٢٠١٩

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأتها الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

<http://civicspace.annd.org>

منهجية عمل التقرير

اتبع الباحث المنهجية التالية في صياغة التقرير:

١. **البحث المكتبي:** مراجعة المصادر مثل التقارير، المواقع الإلكترونية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية والموقع الإلكتروني لهيئة التشريع والرأي القانوني البحرينية. وكذلك مواقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وموقع جامعة الدول العربية وبعض مواقع مؤسسات المجتمع المدني البحرينية وبعض المنظمات الدولية، كما تم الاطلاع على بعض أوراق العمل التي سبق أن تم إعدادها. كما قام الباحث بالاطلاع على القوانين المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني وجميع التعديلات التي أدخلت عليها وكذلك دراسة بعض أوراق العمل المتعلقة بالظروف أو البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات والمصاعب التي تحول دون تنفيذ الجمعيات لبرامجها ومشاركاتها المحلية والعربية والدولية والتي سيتم استعراضها في هذا التقرير.

٢. **إعداد استبيان:** بناء على ما تتطلبه الدراسة من معلومات وحسب منهجية اعداد التقرير المتفق عليها مع الشبكة العربية فقد قام الباحث بعمل استبيان تم من خلاله إعداد الأسئلة المتعلقة بالمواضيع محل الدراسة وركزت الأسئلة على المواضيع التالية:

١. التمويل وبالذات الخارجي والبيئة القانونية وتسجيل الجمعيات وادارتها
٢. الوصول للمعلومات التي تحتاجها الجمعيات
٣. المشاورات مع الجهات الرسمية
٤. مدى قانونية حرية الرأي والتعبير والتشبيك
٥. دور مؤسسات المجتمع المدني في اعداد السياسات
٦. مدى تعزيز المانحين لبيئة عمل مؤسسات المجتمع المدني في قضايا التنمية
٧. قياس مدى التشاور بين مؤسسات المجتمع المدني مع بعضها
٨. مدى انطلاق مؤسسات المجتمع المدني في عملها من مبادئ حقوق الانسان
٩. مدى التزام مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز المسائلة المتبادلة ومدى تعزيز الشفافية والافصاح في عملها.

لقد تم إرسال الاستبيان لـ ١٤ شخص استجابوا جميعهم للاستبيان ويمثل الاناث ٣٦٪ منهم، بينما يمثل الذكور ٦٤٪. وقد بلغ عدد المستطلعة آراؤهم من الفئة العمرية التي تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ عاما

نسبة ٤٣٪ وما زاد عن ٣٥ عاما نسبة ٥٧٪.

وقد تم تصميم الاستبيان وتنفيذه عبر تطبيقات Google وتولى فريق عمل جمع البيانات من المستطلعة آراؤهم وتحليلها واستخلاص النتائج بإشراف وتوجيه من الباحث.

٣. **مقابلات شخصية مع بعض النشطاء والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني:** القيام بعمل مقابلات لاستطلاع آراء العاملين في مؤسسات المجتمع المدني حول محاور الدراسة وتم التركيز على التحديات والحلول وكانت محاور المقابلات كالتالي:

١. البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني (التسجيل والانتظام في العمل) المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها هذه المؤسسات.
٢. مدى فاعلية المشاورات مع الجهات الرسمية والتعاون بين المؤسسات والجهات الحكومية الفاعلة في مجال التنمية المستدامة أو في مجال إعداد التقارير الدورية مثل تقرير السيداو أو تقرير حالة حقوق الإنسان في البحرين.
٣. تمكن مؤسسات المجتمع المدني من التمويل المحلي (صندوق دعم مؤسسات المجتمع المدني) وإمكانية الوصول أو السماح لهذه المؤسسات من الحصول على التمويل من منظمات دولية.
٤. سهولة / صعوبة إمكانية الوصول للمعلومات.
٥. المسألة والشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمؤسسات نفسها.
٦. مدى اعتماد مبادئ حقوق الانسان في أنشطة المؤسسات أو تعاملاتها اليومية.
٧. دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في إعداد السياسات العامة.
٨. إمكانية المشاركة في الشأن العام المحلي.
٩. التوصيات والحلول.

٤. **اجتماعات فريق العمل:** عقد الباحث عدد من الاجتماعات مع فريق العمل المساعد لتوضيح اهداف الدراسة، عمل الاستبيان، آلية اجراء المقابلات الشخصية والاختيار، تحليل النتائج من الاستبيان والمقابلات، توزيع المهام وكتابة التقرير، تنقيح التقرير بعد التعديلات.

نبذة عامة عن مملكة البحرين

مملكة البحرين تتكون من مجموعة من الجزر البحرية (حوالي ٣٣ جزيرة) تقع في الساحل الغربي من الخليج العربي في الشرق من شبه الجزيرة العربية وعاصمتها المنامة. ترتبط البحرين مع المملكة العربية السعودية بجسر صناعي إفتتح في العام ١٩٨٦ بطول ٢٦ كيلو متر سمي جسر الملك فهد، وهو الطريق البري الوحيد الذي يربط البحرين بالعالم الخارجي ويحدها من الشمال الشرقي دولة قطر.

الحكم في البحرين ينظمه دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢ الذي صدر في بداية المرحلة الاصلاحية التي يقودها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حيث تنص المادة (١/ب) من الدستور على "حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي" وتنص المادة (١/د) على «نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.»

يبلغ عدد السكان كما في ٢٠١٨ حوالي ١,٥٠٣,٠٩١ نسمة يبلغ البحرينيين منهم حوالي ٤٦٪ فيما تبلغ نسبة الأجانب ٥٤٪. ومن الواضح إن عدد السكان في تزايد مستمر وبالأخص استقطاب الأجانب بحيث بدأت التركيبة السكانية تميل لصالح الأجانب منها للمواطنين بالرغم من أعداد الذين جنسهم البحرين خلال العشر سنوات الماضية حيث تزايدت هذه الأعداد بعد أحداث العام ٢٠١١ بهدف التأثير على التركيبة السكانية السابقة.

ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي حوالي ٣٥ مليار دولار أمريكي كما في العام ٢٠١٨. فيما بلغ حجم الدين العام ٣٧,١٨٨ مليار دولار أمريكي (١٣,٩٨٣ مليار دينار)، أي بلغ حجم الدين العام حوالي ١٠٦٪ من الناتج الوطني.

خلفية تاريخية عن مؤسسات المجتمع المدني في البحرين

دستور عام ٢٠٠٢، الذي أعتبرته المعارضة غير متوافق عليه، وتم إجراء أول انتخابات لمجلس النواب والمجالس البلدية في ٢٠٠٢. انعكس هذا الانفراج على الرغبة في تأسيس مجموعة من جمعيات المجتمع المدني وخاصة المهتمة بشأن حقوق الإنسان فتأسست الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية للشفافية وتوسع نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتأسست العشرات من الجمعيات النسائية وجمعيات حقوقية ومهنية وجمعيات متنوعة أخرى، وتم البدء أيضاً بتأسيس النقابات العمالية بعد إصدار المرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢، المتعلق بتأسيس النقابات العمالية. وفي السنوات الأولى من الألفية الثانية كان هامش الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير أوسع بكثير مما هو عليه الآن حيث صدرت جريدة الوسط في العام ٢٠٠٢، وقد لبثت الجريدة أكثر من ١٥ عاماً ثم تم إغلاقها بقرار إداري من قبل وزارة شؤون الإعلام في ٤ يوليو ٢٠١٧ حتى إشعار آخر. ثم اتخذ مجلس إدارة الجريدة قراراً بتصفية أعمالها بعام ٢٠١٨م بعد مرور عام من التوقيف. ونظراً لتكبد الملاك خسائر فادحة من منع صدورها بالرغم من الوساطات ومحاولات حل اشكال توقيفها، وبذلك أغلقت أهم جريدة كانت تتمتع باستقلالية عن التوجيهات الحكومية.

سارت تطورات الاحداث منذ العام ٢٠١١ الى مزيد من التضييق الى أن ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني ثم انتقلت المرحلة الى اضطرار بعض الجمعيات لتجميد أنشطتها وأخرى تم حلها من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لأسباب عدة، وكذلك فعلت هيئة البحرين للثقافة والآثار، بحل جمعية البحرين للتصوير الفوتوغرافي، وبرزت القرار بـ «ضلوع أعضاء في الجمعية في أنشطة مخالفة للقانون والنظام العام». وتبدو أوضاع بعض مؤسسات المجتمع المدني اليوم صعبة للغاية، بانعدام الحماس وروح المبادرة وعدم تمكنها من استقطاب الشباب، حيث لم تعد موجودة لدى العديد من الناشطين في تلك الجمعيات الرغبة في مواصلة العمل بالأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار بأنه عمل تطوعي يأخذ الكثير من الوقت والجهد، أضف الى ذلك قلة الموارد المالية من أجل تنفيذ المشاريع أو البرامج المقررة، كما أن البعض لا يستطيع حتى دفع إيجار مقره.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في البحرين من أقدم مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، حيث تأسست الأندية الأدبية والثقافية في عشرينات القرن الماضي مثل النادي الأدبي الذي تأسس في مدينة المحرق سنة ١٩٢٠، ومن ثم تأسس أندية رياضية وثقافية أخرى مثل، النادي الأهلي ١٩٣٦، و نادي العروبة ١٩٣٩. وتبلورت فكرة هذه المؤسسات في بداية ومنتصف الخمسينات من القرن الماضي حيث تم تأسيس العديد من الجمعيات النسائية، على سبيل المثال تأسست جمعية نهضة فتاة البحرين في العام ١٩٥٥ في المنامة، وهي أول جمعية ترعى شؤون المرأة في منطقة الخليج العربي، وقد تبنت الجمعية القضايا المطيية النسائية وحظيت بدعم من بعض العوائل التجارية البحرينية وبعض نساء المسؤولين الإنجليز آنذاك أثناء فترة الانتداب البريطاني للبحرين، ونظراً لوجود هذه الجمعيات والأندية بدأت البحرين في تنظيم إصدار التراخيص لتأسيسها، حيث صدر قانون الترخيص للجمعيات والنوادي لعام ١٩٥٩، ومن ثم صدر تعديل عليه في العام ١٩٧٥م ومن ثم صدر المرسوم بقانون ١٩٨٩/٢١ السائد حتى الآن.

ازدادت أعداد الأندية الرياضية والثقافية والفرق الفنية كما بدأ تشكيل الروابط الطلابية لطلبة البحرين الدارسين في جامعات الدول التي ابتهنوا للدراسة فيها ومنها الجامعة الأمريكية في بيروت وبدأ الحراك العمالي وعلى الأخص في مصنع التكرير وشركة استخراج النفط «بابكو» حيث قام العمال في مصنع التكرير بإضرابات عمالية ومظاهرات في العام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر، بهذا العام أيضاً تمت محاكمة قيادات هيئة الاتحاد الوطني، وهي أول تجمع سياسي يجمع الشيعة والسنة في البحرين وتأسس بعد موجة المواجهات والمفاوضات مع الإنجليز في العام ١٩٥٣م. وبمحاكمة وحل الهيئة انتهى أول تجمع سياسي وطني في البحرين. كما قاد العمال انتفاضة مارس العام ١٩٦٥م. وفي عام ١٩٦٩ تأسست أسرة الأدباء والكتاب من مجموعة من الأدباء والشعراء والمتقنين البحرينيين، وبعد عام تقريباً تأسس مسرح أوال في عام ١٩٧٠م، وتأسست جمعية أوال النسائية وهي ثاني جمعية نسائية للاهتمام بشأن المرأة في مدينة المحرق. ثم تأسست جمعية فتاة الريف النسائية في ٥ فبراير عام ١٩٧٢، وهي أول جمعية نسائية يتم تأسيسها في إحدى قرى البحرين، ولم تشهر الجمعية رسمياً إلا في مرحلة الانفراج السياسي في عام ٢٠٠١م. وعلى مستوى الطلبة الدارسين في الجامعات الخارجية تطورت الروابط الطلابية الى نظام مؤسسي أفضل حيث تم الإعلان عن تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في الخارج في ٢٥ فبراير عام ١٩٧٢م.

منذ بداية الانفراج السياسي أي مشروع جلاله الملك في شباط من عام ٢٠٠١م، وبعد التصويت على ميثاق العمل الوطني، صدر

أهم الفاعلين على مستوى المجتمع المدني

الأخص تلك شبه المستقلة والتي تتمتع بقوة اقتصادية وقوة سياسية مترامية مثل غرفة صناعة وتجارة البحرين، حيث إن لهذا الإطار المجتمعي خصوصية كونه مؤثر بشكل مباشر على المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين وله تأثير مباشر على أداء الدولة من الجوانب التجارية والاقتصادية، وتعتبر انتخابات مجلس ادارة الغرفة ثاني أكبر انتخابات من حيث عدد الناخبين، بعد الانتخابات الوطنية لمجلس النواب والمجالس البلدية.

تأسست غرفة تجارة وصناعة البحرين عام ١٩٣٩م، وهي الممثل الرئيسي للقطاع الخاص والمعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة. تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي مرت بها مملكة البحرين. وتشارك الغرفة العديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص والحكومة سواء في البحرين أو في البلدان الأخرى كممثل رسمي لقطاع الأعمال والتجاري البحريني.

وفي الجانب الآخر تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين من أكبر المؤثرين في السوق المحلي وبالتالي في الوضع الاقتصادي الوطني، تدخلت الحكومة في تغيير القانون المتعلق بغرفة تجارة وصناعة البحرين وأصبحت مرتبطة بوزير التجارة والصناعة كما يسمح للوزير بقبول ورفض بعض القرارات التي يمكن أن يتخذها مجلس الادارة، وقد تم تفعيل هذا التدخل للحد من كبح توسع غرفة التجارة والصناعة في احداث ٢٠١١ حيث تم فصل النائب الأول لرئيس مجلس إدارة الغرفة كما تم فصل العديد من موظفي الغرفة تأثيراً وتماشياً مع موجة فصل الموظفين في البلاد حيث بلغ عدد المفصولين ٤,٥٠٠ مواطن أعيد أغلبهم بعد توقيع اتفاق ثلاثي بين الحكومة والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين واتحاد العمال الدولي.

الجمعيات السياسية

أما بالنسبة للجمعيات السياسية وتأثيرها في الاحداث فقد شهدت البحرين إغلاق أكبر جمعيتين سياسيتين حيث قضت محكمة التمييز يوم الإثنين الموافق ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨م بتأييد إغلاق جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، كبرى الجمعيات السياسية المعارضة في البحرين. كما رفضت محكمة التمييز بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٩م الطعن المقدم من جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» على الحكم الصادر سابقاً بحل الجمعية وتصفية أموالها وأيلولتها لخزينة الدولة. واستمرت الجمعيات السياسية الأخرى في العمل تحت ضغط تأثير حل الجمعيتين على سير عملها،

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والاتحاد الحر لعمال البحرين

يأتي الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من أهم الفاعلين على المستوى الاجتماعي وعلى الأخص في أوساط العمال إذ لا زال يتمتع بحرية العمل والحركة نسبياً حيث بالرغم من المضايقات التي يتعرض لها من وقت لآخر مثل وقف مسيرته العمالية السنوية ومنع بعض قياديه من السفر من وقت لآخر، إلا أنه لا زالت هناك مساحة لعمله في تنظيم الصفوف العمالية والتنقيف العمالي من خلال اقامة الدورات التدريبية والندوات العمالية واستمرار النقابات التابعة له في القيام بعملها وعلى الأخص المفاوضات الجماعية. كما يتولى الاتحاد تقديم فعاليات تتعلق بالعمالة المهاجرة وأخرها المؤتمر السنوي الذي عقده في بداية العام ٢٠١٩م، وفي اعتقادنا إن استمرار الاتحاد في القيام بدوره الفعال وخاصة بعد العام ٢٠١١ يعود الى ارتباطه بالعديد من المنظمات العمالية الدولية مثل اتحاد العمال العالمي " واتحاد العمال الفيدرالي الأمريكي" حيث تتجنب الحكومة الاصطدام مع هذه المنظمات الدولية لما لها من تأثير على سمعة البحرين وكذلك تأثير الاتحادات العمالية الأمريكية على قرارات الحكومة وخاصة ما يتعلق منها بالضغط من خلال اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا، لذلك يسمح للاتحاد ضمن هذه الخطوط بممارسة عمله. أما فيما يتعلق بدوره في استنهاض الحركة الشعبية المطلية فهذا غير ممكن بعد العام ٢٠١١م. وفي شهر يونيو من العام ٢٠١٨ منعت الجهات المعنية الأمين العام المساعد من السفر لحضور الاجتماع السنوي لاتحاد العمال الدولي في جنيف، مما استدعى تدخل الاتحاد الدولي ومن ثم تم السماح له بالسفر، كما لازالت الجهات الرسمية ومنذ العام ٢٠١٤ تمنع الاتحاد من تسيير مسيرته العمالية التي كان يقوم بها في اليوم الأول من مايو يوم العمال العالمي. وتجدر الإشارة الى أن الحكومة بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١١م تقدمت بتعديل على قانون النقابات العمالية بحيث أجاز التعديل تأسيس اتحاد عمالي لكل نقابتين أو أكثر وبذلك تم تأسيس الاتحاد الحر لعمال البحرين بدعم من بعض الجهات الرسمية، وجاء هذا كردة فعل للدور الذي لعبه الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في قيادته للنظواهرات والاعتصامات العمالية إبان أحداث العام ٢٠١١م. ومع وجود الاتحادين دخلا في تنافس لاستقطاب العمال وتأسيس أكثر من نقابة في المكان الواحد مما خلق تنافس بدأ يضعف موقف الحركة العمالية تجاه أرباب العمل.

غرفة صناعة وتجارة البحرين

ومن أهم الفاعلين الآخرين في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البحرين هي مؤسسات المجتمع المدني وعلى

مما حدى بجمعية الإخاء الوطني من اتخاذ قرار بحل نفسها وتصفية أموالها. فيما تراجع أداء الجمعيات الأخرى تحت الضغط السياسي والمالي لهذه الجمعيات.

وبشكل عام يعتبر عمل الجمعيات المتبقية كواجهة إعلامية دعائية فقط وليس لمنح حرية العمل السياسي الحقيقي للمواطنين للمشاركة في إدارة الدولة والمشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية للمواطنين، حيث أوقفت الدعم الذي كان يقدم لأغلب الجمعيات السياسية حتى تلك الجمعيات المحسوبة على الحكومة، والتي وقفت معها بالكامل أبان أحداث ٢٠١١ مثل جمعية المنبر الإسلامي (إخوان مسلمين). واستمرت الجمعيات السياسية الأخرى بالحد الأدنى من فعاليتها التي تحولت في أغلبها الى فعاليات ثقافية أو اجتماعية، فيما تحاول الابتعاد عن الفعل السياسي المؤثر وخاصة المواقف المتعلقة بالوضع السياسي المحلي، ويعود ذلك لخوف هذه الجمعيات من نفس المصير الذي وصلت له جمعيتي "الوفاق" و "وعد" وهو الإغلاق أو التجميد. ويرى البعض أن البحرين تمر بمرحلة إعادة هيكلة العمل السياسي المعارض وإدخال تعديلات جوهرية غير مكتوبة لضمان عدم وجود نشاط سياسي معارض إلا في الحدود التي تقبل به الدولة وهذا يتناقض وتلك الأهداف الواردة في المشروع الإصلاحي التي بدأ به جلالة الملك الحكم في العام ٢٠٠٠م. حيث لم يعد لهذه الجمعيات أي دور فعلي في تحريك الشارع أو توجيه الانتقادات السياسية لل أداء الحكومي.

بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩ عقدت ٨ جمعيات سياسية مؤتمرا لها تحت عنوان (واقع ومستقبل العمل السياسي في البحرين)، وجاء في تصريح لرئيس الهيئة الاستشارية لجمعية المنبر الوطني الإسلامي (إخوان مسلمين) إن من أهم مظاهر الضعف في العمل السياسي البحريني هي ضعف التمثيل النيابي والإغلاق الاختياري لبعض الجمعيات والعزوف عن تولي المناصب الادارية في الكثير من الجمعيات، التي أصبح نشاطها يقتصر على الندوات أو وقفات التضامن، وأكد على أن هناك العديد من الأسباب والعوامل أدت إلى ضعف الجمعيات السياسية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني الأخرى من بينها حالة الإحباط العام التي تسود نشطاء المجتمع المدني من الواقع الذي تعيشه البلاد سياسياً واقتصادياً، وتعقيدات الوضع السياسي والأمني. وأضاف أن حالة الكبت السياسي الذي يسود المنطقة العربية عموماً لما تشهده من أحداث، أدت إلى ضمور العمل السياسي في البحرين حتى على المستوى الفردي وباتت حرية التعبير في أضيق حالاتها . ولا بد من الإشارة هنا الى أن جمعية المنبر الاسلامي، قررت الوقف المؤقت لإصدار مجلتها الشهرية بذريعة إعادة هيكلة هذا المشروع فيما يفسر بعض النشطاء إن هذا التوقف المؤقت ربما

المنظمات غير الحكومية

أما ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والتي يبلغ عددها حسب إحصائية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٨ عدد ٦٣١ جمعية تعمل في جميع الاختصاصات والمهام ومنها الجمعيات المهنية (الأطباء والمحامين والمحاسبين) وجمعيات النفع العام وجمعيات متخصصة في دعم العوائل المحتاجة والفقيرة (وتسمى الجمعيات الخيرية) وتلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والجمعيات التي تختص بشأن المرأة وجمعيات مهتمة بالشأن الصحي والأمراض المزمنة وجمعيات الشفافية وجمعيات تتعلق بمتابعة شأن الجاليات الأجنبية وجمعيات أخرى تهتم بشؤون العمال الأجانب. ولا تشمل هذه الاحصائية الأندية الثقافية والرياضية التي تقع تحت مسؤولية هيئة الشباب والرياضة أو تحت مسؤولية هيئة الثقافة والاعلام.

لقد تعرضت مؤسسات المجتمع المدني الى العديد ومن مختلف أنواع المضايقات وعلى الأخص منع هذه الجمعيات من الحصول على دعم مادي من منظمات خارج البحرين، وعدم السماح لها بجمع المال من الداخل إلا في أضيق الحدود، حتى تلك الجمعيات الخيرية التي تؤدي دوراً بارزاً في دعم قيام الوزارة بمسؤولياتها تجاه العوائل الفقيرة، لا تحصل بعض هذه الجمعيات على الموافقات اللازمة من الوزارة لجمع المال حتى في شهر رمضان أو قبله. وبالمقابل فإن الدعم الذي تقدمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال صندوق دعم المنظمات لبعض الجمعيات لتنفيذ مشاريع متفق عليها، لا يغطي الحد الأدنى للمصاريف الإدارية لتشغيل هذه الجمعيات، كما إن ابتعاد العديد من اعضاء الجمعيات وتوقفهم عن تسديد اشتراكاتهم وتوقف بعض الخيريين الذين كانوا يقدمون بعض الدعم لهذه الجمعيات عن القيام بذلك، تسبب ذلك في شبه توقف لتنفيذ الجمعيات لبرامجها التنموية الفاعلة وأقتصر عملها في تقديم بعض الندوات من وقت لآخر أو القيام ببعض الفعاليات العالمية، منها مثلاً ما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل أو تلك المتعلقة بالأيام العالمية مثل اليوم العالمي لمكافحة الفساد أو اليوم العالمي لحقوق الإنسان أو الأيام التي تحدها الأمم المتحدة أو غيرها. كما إن الجهات الرسمية بشكل عام لا تدعو مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في الفعاليات المتعلقة بأهدافها وعلى سبيل المثال المشاورات أو الاجتماعات التي تعقدها الجهات الرسمية مع المنظمات الدولية أو اشراك الجمعيات في إعداد التقارير الدورية مثل تقرير السيداو أو تقرير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو غيرها من الاجتماعات واللقاءات التي تعقدها الجهات الرسمية مع الجهات

الجانبية وليس الندوات والفعاليات لطبيعة المناسبة وقصر الفترة الزمنية.

من السرد أعلاه يتبين إن هناك ازدواجية في الخطاب فيما يتعلق بحالة مؤسسات المجتمع المدني، لطالما تباهت البحرين على المستوى الدولي بوجود أكثر من ٦٠٠ جمعية أهلية تطوعية تعمل في جميع المجالات وبوجود قوانين تنظم عمل هذه المؤسسات وبأنها تمارس عملها بحرية لكي تشير بذلك بحرية العمل وضمن استمراريتها. فيما الواقع الفعلي لهذه الجمعيات يوحي بأن هذه المؤسسات لا تتمتع بحرية العمل كما يجب، وسنأتي على أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات بشيء من التفصيل.

الهيئات وجمعيات حقوق الإنسان

عرفت البحرين مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان منذ بداية الثمانينات عندما تأسست بعض اللجان الحقوقية التابعة لبعض التوجهات السياسية غير الرسمية والتي تعمل من خارج البحرين (سوريا، موسكو، وبيروت) ومن هذه اللجان (لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة البحرين لحقوق الإنسان) وهذه اللجان في أغلبها تنتمي للتيار اليساري والقومي أو التيار الإسلامي.

وبعد العام ٢٠٠٠م والبدء بتنفيذ المشروع الاصلاحى لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بعد استلامه سدة الحكم، جاء تأسيس بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان لتلبية حاجة المجتمع وبسبب الانفتاح السياسي الذي بدأ في البحرين. ومن هذه الجمعيات:

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وهي جمعية أهلية (مستقلة) غير حكومية أنشأت في ٣١ مايو/ أيار العام ٢٠٠١، بعد أن قابل وفد من المؤسسين جلالة الملك وتعمل الجمعية على تعزيز حقوق الإنسان وتهدف إلى نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وبالمواثيق الدولية، العمل بالوسائل المشروعة على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات، تنظيم المؤتمرات واللقاءات والمحاضرات والدورات التدريبية، رصد الانتهاكات.

مركز البحرين لحقوق الإنسان وهو منظمة غير ربحية وغير حكومية تم تسجيلها كجمعية لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في يوليو/ تموز في العام ٢٠٠٢ وصدر قرار رسمي في نوفمبر/ تشرين الثاني العام ٢٠٠٤ بإغلاقها. كان رئيسها نبيل رجب المحكوم بالسجن وتتم إدارة المركز ونشاطه حالياً من خارج البحرين.

وفي العام ٢٠٠٥ تقدم عدد من الشباب بطلب تأسيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان إلا أن طلبهم قوبل بالرفض، ومارس المؤسسون أعمال الجمعية بدون تصريح رسمي، وقدم رئيسها للمحاكمة بسبب مخالفته للقانون. ومن ثم توقف عمل الجمعية نهائياً.

وبنفس الوقت تم تأسيس بعض الجمعيات الأخرى في هذا المجال ومنها:

جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان تأسست في العام ٢٠٠٤، وتهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية،

الدولية حيث لا يتم دعوة مؤسسات المجتمع المدني لحضورها. وبالمقابل لا تلبى الجهات الرسمية الدعوات التي تقدم لها من مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في الفعاليات التي تقيمها على الرغم من دعوتها إليها وعلى سبيل المثال الاحتفالات التي تقيمها الجمعيات بمناسبة أيام الأمم المتحدة.

هذا بالإضافة الى اتباع اسلوب التضييق الشخصي على بعض النشطاء والفاعلين في الجمعيات مثل المنع من السفر أو الاستدعاءات المتكررة للتحقيق مع نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى سبيل المثال منع نشطاء حقوق الإنسان من السفر (بمبررات أخرى) أثناء انعقاد جلسات مجلس حقوق الإنسان في محاولة لمنعهم من المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان، مما أدى الى إمتناع هؤلاء النشطاء من السفر الى جنيف في أي وقت، وكذلك منع بعض قيادات الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من السفر أثناء انعقاد مؤتمرات الاتحاد العام العالمي. وفي منتصف شهر نوفمبر تم استدعاء نائب رئيس جمعية «مبادرات» للتحقيق في جهاز الأمن على خلفية انتقادات وجهها لوزارة التربية والتعليم في إحدى الندوات التي شارك فيها بالإضافة الى عدد من التغريدات التي غرد بها على حسابه في التويتر. كما تم استدعاء عدد آخر من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بسبب توجيههم انتقادات لأداء بعض الجهات الحكومية، مثل هيئة الكهرباء والماء بسبب الإرتفاع المفاجئ في تكلفة استهلاك الكهرباء المنزلي. وبالتالي تبيين هذه الاجراءات للجمعيات والنشطاء عن عدم تقبل الجهات الحكومية لأية انتقادات توجه لأدائها أو لأداء موظفيها.

بعد أن ضاق الفضاء المسموح لمؤسسات المجتمع المدني التحرك فيه، بدأت تنشط في البحرين مجالات اجتماعية أخرى، مثل المجالس العائلية حيث تقدم بعض هذه المجالس المحسوبة على عوائل بحرينية ومقبولة في أغلب الأحيان، وهذه الفعاليات هي عبارة عن ندوات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو اقتصادية تتحدث مثلا عن الطفل والمرأة والعمل الخيري وغيرها من المسائل الاجتماعية. وقد سبق لبعض هذه المجالس أن تعرضت لمواضيع سياسية واعتبر هذا الأمر خارج عن نطاق وغرض هذه المجالس، لذلك طلب منها اغلاق المجالس وعدم اقامة فعاليات بها، ولم يسمح لبعضها بإقامة اية فعاليات حتى إعداد هذا التقرير. وقد تتعرض بعض المجالس لإقامة فعاليات تتعلق ببعض المواضيع السياسية فيما إذا كان المتحدث والمجلس وموضوع النقاش مقبولاً بشكل عام على ألا يتم التطرق لأية مواضيع أو مواقف تتعارض والمواقف الرسمية للحكومة. ومن هذه المجالس: مجلس الدوي في المحرق، مجلس الحويحي في المحرق، مجلس الشاعر في المحرق ومجلس سيادي في المحرق، ومجلس د. محمد الكويتي ومجلس بن رجب، ومجالس أخرى أقل نشاطاً. ويلاحظ أن الأغلبية العظمى لهذه المجالس في مدينة المحرق يليها المحافظة الجنوبية. كما يقيم مركز كانو فعاليات ثقافية وتقيم جمعية تاريخ وأثار البحرين في المنامة وتهتم الجمعية بالجوانب التاريخية وقد سبق أن تم إيقاف ندوة لهذه الجمعية، حول تاريخ العلاقات البحرينية البريطانية. ويفسر بعض النشطاء لجوء بعض أفراد المجتمع لتنشيط الفعاليات في المجالس بالمحاولة للتغلب على المضايقات التي تتعرض لها الجمعيات السياسية وجمعيات المجتمع المدني في عقد فعاليات خاصة السياسية. ولا بد من الإشارة هنا الى أنه في شهر رمضان تكثر مثل هذه المجالس وتهتم أساساً بالحوارات

الحقوقية، وعندما تعرض له العديد من النشاط من مضايقات ومنها الاستدعاءات للتحقيقات المستمر والمنع من السفر وعلى الأخص في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧م. وتعرض البعض للحكم بالسجن مثل نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان وبعض الناشطات الحقوقيات. كما تراجع نشاط الجمعيات المحسوبة على الخط الحكومي بسبب انحسار عمل المنظمات غير الحكومية المستقلة وبالتالي تراجعت الحاجة لهذا النوع من الجمعيات وبقيت صالحة التسجيل بدون أنشطة حقوقية تذكر.

المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان

بعد الأحداث التي مرت بها البحرين في العام ٢٠١١ شكل جلالة الملك لجنة أممية (اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI) كلفت بإعداد تقرير حول أسباب هذه الاحداث (سميت شعبياً باسم لجنة بسيوني نسبة لرئيسها البروفسور محمود بسيوني الخبير الدولي). أصدرت هذه اللجنة تقريراً تفصيلياً عن الأحداث متضمناً مجموعة من التوصيات منها إنشاء مؤسسة وطنية تعنى بشؤون حقوق الانسان وتطويرها وتعتمد مبادئ باريس في تأسيسها وإنجاز عملها، ولجنة للتظلمات ووحدة أخرى للتحقيقات الخاصة.

في العام ٢٠١٢ صدر أمر ملكي بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان والتي اتخذت مبادئ باريس - المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (١٣٤/٤٨) للعام ١٩٩٣ - مرجعاً قانونياً في إنشائها وتسيير عملها الحقوقي، ولكن يرى نشطاء حقوق الانسان في البحرين أن هذه المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية التامة، كما لا تتبع مبادئ باريس كما كان يفترض لذلك لم تنل هذه المؤسسة منذ التأسيس حتى العام (٢٠١٩) إلا الدرجة (B) حسب تصنيف مؤسسات حقوق الانسان العاملة حسب مبادئ باريس. هذا التقييم يؤشر إلى إن عملها واستقلاليتها لا تتطابق ومبادئ باريس كما يجب، الأمر الذي استدعى ادخال تعديلات على قانون تأسيسها عام ٢٠١٦م، ومع ذلك لا زالت لم تتمكن من تحقيق الاستقلالية المطلوبة في عملها. ومن المهام التي كلفت بها المؤسسة الوطنية حسب قانون إنشائها تلقي الشكاوى ودراستها، وإبداء الرأي في مقترحات القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق الانسان أو التوصية بإصدار تشريعات جديدة، وكذلك المشاركة في المؤتمرات دولياً ومحلياً وإقامتها والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والمحلية، والتعاون والتنسيق مع الأجهزة وتقديم تقارير الظل لمجلس حقوق الانسان والمنظمات الحقوقية الدولية الأخرى، بالإضافة الى إعدادها لتقرير سنوي يسلم لجلالة الملك يتضمن ملخص لكامل نشاطها وما قامت بإنجازه والتوصيات التي ترى لها أهمية لتحسين حالة حقوق الانسان. ومن المناسب الإشارة الى إن بعض أعضاء مجلس أمناء المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان ينتمون لمنظمات مجتمع مدني عاملة على حقوق الانسان.

ومراقبة تطبيق القانون الدولي لحقوق الانسان، ونشر ثقافة حقوق الانسان، وفتحت هذه الجمعية فروع لها في لندن، جنيف وبروكسل.

- جمعية حماية العمال الوافدين، التي تأسست في العام ٢٠٠٤ وهي جمعية انبثقت من مجموعة من الأفراد للدفاع عن العمال الوافدين.
- وفي العام ٢٠٠٥ تأسست جمعية الحقوقيين البحرينية، وحسبما ينص نظامها الأساسي بأنها تسعى إلى تعزيز التزام الجهات الحكومية والأهلية بالقوانين، والسعي إلى ترسيخ إقامة دولة القانون والمؤسسات وحماية حقوقها.
- وفي العام ٢٠١٠ تم تأسيس مرصد البحرين لحقوق الانسان، ويصدر نشرتين باللغتين العربية والإنجليزية ويهتم بالشأن الحقوقي، ومقره خارج البحرين ويعمل رئيسه في السفارة البحرينية في لندن.
- وفي العام ٢٠١١ تم إصدار قرار بترخيص جمعية مبادئ لحقوق الانسان وهي لا تختلف في أهدافها عن السابقين.
- وفي نفس العام تأسست جمعية كرامة لحقوق الانسان.
- وفي العام ٢٠١٢ تم تسجيل مركز المنامة لحقوق الانسان.

كما يجب الإشارة الى انه بعد أحداث ٢٠١١ قام مجموعة من النشطاء بإنشاء مجموعة من جمعيات أو مؤسسات حقوقية تعتبر قريبة من المعارضة وجميعها تم تأسيسها في خارج البحرين ومنها:

- المنظمة البحرينية للتأهيل ومناهضة العنف (برافو) في العاصمة الإيرلندية (دبلن).
- المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الانسان تأسست في العام ٢٠١٢ في العاصمة السويسرية (بيرن).
- منظمة «بحرين ووتش» تأسست في العام ٢٠١٢، وأصدرت تقارير تتعلق بالحد من حرية التعبير وتعقب ومراقبة نشطاء حقوق الانسان والنشطاء الإلكترونيين.
- وفي ٢٠١٢ سعت عدة جهات حقوقية (في البحرين) إلى التعاون فيما بينها وأسست نقطة التقاء أطلق عليها مسمى المرصد البحريني لحقوق الانسان، (وهو يختلف عن مرصد البحرين لحقوق الانسان في لندن).
- جمعية سلام للديمقراطية وحقوق الانسان تأسست في لندن في العام ٢٠١٣، وهي منظمة غير حكومية.
- منتدى البحرين لحقوق الانسان تأسس في بيروت أكتوبر ٢٠١١م. ومقره الرئيسي في سويسرا (جنيف).
- منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين (ADHRB) في العام ٢٠٠٨م.

لقد تراجع وربما توقف عمل العديد من الجمعيات الواردة أعلاه، ويعود سبب ذلك إلى التشدد والمتابعة التي واجهتها هذه الجمعيات

الجمعيات العاملة في مجال المناصرة والتنمية

وأهمها الجمعيات النسائية التي يبلغ عددها في البحرين نحو ٢١ جمعية بالإضافة إلى ٦ جمعيات تعنى بالطفولة والناشئة، تأسس أغلبها مع بداية المشروع الاصلاحى بداية العام ٢٠٠٠ فترة الانفتاح السياسي وازدهار الحريات، وبعد ذلك أنشئ المجلس الأعلى للمرأة، كمؤسسة رسمية تعنى بشؤون المرأة^١ ويتركز عمل هذه الجمعيات في المطالبات بتحقيق مواطنة متساوية بين الرجل والمرأة ومنح المرأة نفس الفرص التي يحظى بها الرجل في العمل وفي الحياة الاجتماعية الأخرى مثل حق المرأة في منح جنسيتها لأبنائها وهذا ما عملت عليه الجمعيات النسائية والاتحاد النسائي الذي قاد حملات اجتماعية وإعلامية لتحقيق هذا الهدف. ويعتبر قانون الأحكام الأسرية واحد من أهم المطالب التي عملت عليها الجمعيات النسائية وازدادت هذه المطالب تعمقا وكثافة بعد أن تم إقرار الشق السني من هذا القانون في العام ٢٠٠٩ دون الشق الجعفري الذي واجه معارضة شديدة من رجال الدين الشيعة. أقامت الجمعيات العديد من المؤتمرات الصحفية والندوات والمسيرات والفعاليات من أجل إصدار هذا القانون، حتى تم إدخال التعديل على هذا القانون وصدر قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٧ الخاص بقانون الأسرة وهو القانون الموحد في البحرين ويشمل الطائفتين الكريمتين مع بعض النصوص القانونية التي تعطي للقاضي الحكم بما يتناسب والمذهب الديني الذي يتبعه أطراف الخصومة. ولازال الاتحاد النسائي بدعم من الجمعيات الاعضاء فيه يعمل من أجل إدخال تعديلات على قانون العقوبات وعلى الأخص تغيير المادة (٣٥٣) التي تعفي المغتصب من جريمته إذا ما تزوج ضحيته.

بالإضافة إلى دور الجمعيات النسائية والاتحاد النسائي والمجلس الأعلى للمرأة في المناصرة والتأثير على السياسات المتعلقة بالمرأة والطفل، هناك دور لجمعيات أخرى في المجتمع المدني مثل الجمعية البحرينية للشفافية، جمعية المحامين البحرينية، جمعية الاطباء البحرينية، جمعية الاجتماعيين البحرينية، أسرة الأدباء والكتاب، حيث تشارك هذه الجمعيات مع البرلمان في صياغة القوانين والتعديلات التي تقترحها الحكومة أو البرلمان على القوانين السارية المفعول، ومن هذه القوانين قانون الجمعيات الذي قدم للبرلمان لمناقشته في العام ٢٠١٣ (كما سيتم التطرق إليه لاحقا في هذا التقرير) وقانون المحامين البحرينيين وقانون انشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وقانون حق الوصول للمعلومات والتي للأسف لازالت بعض هذه القوانين لم يتم الانتهاء منها واصدارها حتى الآن بالرغم من الجهود التي تبذلها هذه الجمعيات من خلال المنتديات والفعاليات الإعلامية وغيرها.

١ مملكة البحرين. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. دليل الجمعيات. (يناير 2020). <http://img/files/default/sites/bh.gov.mlsd.www://.http%20D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%files%20D8%A9%55.pdf>

البيئة التشريعية والسياسية

وسياتي لاحقاً ربط للقوانين المختلفة أعلاه بحالة مؤسسات المجتمع المدني في البحرين كلما احتاج البحث ذلك.

قانون الجمعيات

تقدمت وزارة التنمية الاجتماعية بمقترح لقانون جديد للجمعيات الأهلية في عام ٢٠١٣م، يعتبر في نظر نشطاء المجتمع المدني من أسوأ القوانين المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني. ويعتبر القانون الحالي لعام ١٩٨٩ الذي تمت صياغته اثناء سريان قانون التدابير الأمنية (قانون أمن الدولة) أفضل منه ويعطي الجمعيات هامش أفضل للعمل. وبالرغم من توصيات مؤتمر الحوار الوطني الذي أجري بعام ٢٠١١ (سيتم التطرق لها لاحقاً) التي كانت تؤكد على تطوير قانون الجمعيات الساري المفعول إلا إن القانون المقترح جاء أسوأ منه. ومن المناسب الإشارة الى إن وزارة التنمية الاجتماعية آنذاك في العام ٢٠٠٧ أقامت مجموعة من ورش العمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني من أجل تطوير وأدخال تعديل على قانون الجمعيات الأهلية المشار اليه رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩. وبعد عدة مشاورات واستشارات مع مؤسسات دولية حول المقترح الذي تقدمت به الوزارة آنذاك أبدت تلك المؤسسات مجموعة من التعديلات على مقترح الوزارة تتناسب في مجموعها مع تطلعات الجمعيات التي شاركت في ورش العمل تلك إلا إن الوزارة للأسف لم تأخذ تلك الملاحظات بعين الاعتبار، سواء المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني الوطنية (المحلية) أو تلك التي استشارتها الوزارة في المقترح الذي أعدته، وتقدمت في العام ٢٠١٣ بمقترح يزيد من التضييق على الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني البحرينية.

بعد عرض القانون على مجلس النواب أرسل رئيس المجلس رسائل للعديد من الجمعيات الأهلية يطلب رأيها في القانون المقترح وتشكلت مجموعتين من الجمعيات الأهلية الأولى سميت (مجموعة الشفافية، نظراً لقيادة الجمعية البحرينية للشفافية لهذه المجموعة) والثانية سميت (المجموعة البيضاء). وقد اجتمعت المجموعتين اللتان تزمان ٣٥ جمعية أهلية في ردهما ومقترحاتهما على ان مسودة القانون لا تتناسب والمتطلبات العصرية لقانون متطور يساهم في تطوير العمل التطوعي ولا تتوافق والتوصية الصادرة من الحوار الوطني التي عرضت على جلالة الملك واعتمدها. ومن أهم المآخذ على القانون هي ما يلي:

التشدد في تأسيس الجمعيات وتغليظ العقوبات حيث يتعامل القانون في بعض نصوصه وخاصة تلك الخاصة بوجود مقر وتجهيزات متكاملة قبل الحصول على الموافقات الرسمية بتأسيس الجمعية، حيث يجب تجهيز مقر وتسديد

تنص المادة (٢٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية على أنه: «لكل فرد حق في حرية تكوين جمعيات مع آخرين» ويسمح العهد الدولي بفرض بعض القيود الضيقة على الحق في حرية تكوين الجمعيات «لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحريةهم.» ويشير مصطلح الأمن القومي إلى «تهديد سياسي أو عسكري للأمة بأسرها، أو ما ينشر الدعاية للحرب.» أما «السلامة العامة» فتشير إلى تهديدات لـ أمن الأشخاص، أي تهديد حياتهم أو سلامتهم البدنية أو صحتهم.

كما ينص الدستور البحريني لعام ٢٠٠٢ في مادته رقم ٢٧ على «حرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام. ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها».

وتعتمد البحرين ثلاثة قوانين أساسية لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني والتعديلات المتعددة التي أجريت عليها وهي كما يلي:

- المرسوم بقانون رقم ٢١ لعام ١٩٨٩ والتعديلات التي أجريت عليه وهو المتعلق بتنظيم عمل الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضية ويقع تحت مظلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وقد تم ادخال ٦ تعديلات على المرسوم بقانون وهي بأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ وتعديلين بعام ٢٠١٨.
- المرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين والمتعلق بتنظيم عمل غرفة تجارة وصناعة البحرين، بديلاً عما كان متبع سابقاً منذ تأسيس الغرفة قبل ٨٠ عاماً تقريباً. وأهم ما جاء في هذا القانون الجديد تبعية الغرفة لوزير التجارة والصناعة وهو ما نصت عليه المادة (٣) من القانون «تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين مؤسسة ذات نفع عام قائمة على أسس اقتصادية وطنية، وتمثل قطاعات أصحاب الأعمال وتعبّر عن آرائهم وتحمي مصالحهم، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتخضع لإشراف الوزير» وبهذه المادة تم رهن تبعية الغرفة وصحة قراراتها للوزير بما يخالف معه استقلالية الغرفة التي تمتعت بها منذ تأسيسها حتى صدور هذا القانون.
- قانون رقم ٢٠٠٢/٣٣ والتعديلات التي أجريت عليه في العام ٢٠٠٢ وفي ٢٠١١ وهو ينظم عمل الاتحادات والنقابات العمالية، ويقع تحت مظلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

- العريق وأهم هذه التوصيات هي:
- تعديل بنود قانون الجمعيات الأهلية
 - سن قانون خاص للجمعيات المهنية
 - سن قانون جديد للجمعيات الأهلية
 - زيادة الدعم المادي للجمعيات وتوزيعه وفق معايير واضحة
 - تنظيم العلاقات الخارجية للجمعيات الأهلية وأن تكون في حدود الأهداف التي أنشئت من أجلها.
 - زيادة الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والجمعيات.
 - دعم إنشاء مقر للجمعيات الأهلية.
 - تنظيم التبرعات بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية (آنذاك) وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حالياً.
 - التأكيد على الشراكة المجتمعية
 - التأكيد على وضع آليات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص تجاه مؤسسات المجتمع المدني.^٢
- وبعام ٢٠١٣ فوجئت مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الوزارة لمقترح قانون لا يتضمن أي من التوصيات التي تم الاتفاق عليها في ورش العمل أو تلك التوصيات التي وردت في نتائج الحوار الوطني، بل أصبح أكثر شدة وتعقيداً لعمل الجمعيات وكثرت فيه عقوبات السجن والغرامة فاشتمل المقترح على ١٢ بند تكون عقوبة مخالفتها السجن. واعتبر المقترح أسوأ من القانون الحالي رقم ١٩٨٩/٢١، وبسبب التعاون بين مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني ورفض الجمعيات لهذا القانون أصدر سمو رئيس مجلس الوزراء توجيهاته وتم سحبه من مجلس النواب، ولم يقدم أي مقترح قانون آخر حتى العام ٢٠١٩.
- الإجراءات لمدة 6 شهور على الأقل بالإضافة الى تزويد المقر بكل التجهيزات اللازمة وهذا يعتبر عبئاً مالياً على المؤسسين. مما يجعل استحالة التقدم بطلب تأسيس جمعيات هو الأمر السائد.
- أعطى القانون سلطة مطلقة للوزارة ولتقديرات موظفيها بإغلاق اي منظمة حتى لو كانت الاسباب لا تستدعي ذلك وتطلب من المتضررين اللجوء للقضاء. ونعتقد أنه من الأفضل أنه إذا توصلت الوزارة لقرار إغلاق الجمعية فيجب أن يتم ذلك بحكم محكمة بعد ان تقدم الوزارة المبررات الكافية لذلك، تماشياً مع روح الدستور والمواثيق الدولية في حرية العمل وتكوين المنظمات وحرية الانضمام لها.
 - اعطى القانون الحق المطلق للوزارة في تفتيش الجمعيات في أي وقت تشاء وحتى بدون وجود ممثل لمجلس إدارة الجمعية وهذا حق مطلق من الصعب التعامل معه. ويمكن للوزارة طلب تفتيش الجمعية بوجود جهات قضائية إذا توافرت أدلة مقنعة على أن الجمعية تمارس أنشطة مخالفة للقانون يستدعي الأمر إغلاقها.
 - حل مجلس الإدارة بقرار إداري من الوزارة وتعيين جهات لإدارة الجمعية أو المنظمة بدون حكم قضائي يعتبر سابقة تؤدي الى تدخل مباشر للوزارة في اعمال الجمعيات والحد من عملها، وربما اغلاقها.
 - الحد من حرية انضمام الجمعيات الأهلية للمنظمات والشبكات المحلية والعربية والدولية إلا بموافقة خطية من الوزارة.
 - تعرض أعضاء مجلس ادارة الجمعيات الأهلية للحبس بسبب ممارستهم أعمالهم فيما إذا وقعت مخالفات تستدعي ذلك حسب نص المادة 87 من مقترح القانون، وقد نص القانون على مخالفات بسيطة تؤدي للسجن مثل دعوة أي شخصية من خارج البحرين لإلقاء محاضرات أو حتى حضور فعاليات كما ينص البند (9) من نفس المادة أعلاه، بدون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير على الشخص والمواضيع التي ستطرح. وهذا النص في تقديرنا سوف يفرغ الجمعيات الأهلية بل والعمل التطوعي برمته من المتطوعين الذين يرون في خدمة المجتمع عبر هذه الجمعيات وسيلة للرفي والحضارة.
- شاركت بعض مؤسسات المجتمع المدني في مجموعة من الورش مع وزارة التنمية آنذاك وتوصل المجتمعون الى العديد من التوصيات التي تم الاتفاق على تضمينها مقترح القانون الجديد. وبعد أحداث ٢٠١١ كان المحور الاجتماعي المحاور الرئيسية لهذا الحوار بالإضافة الى المحور السياسي والاقتصادي، وتم التوصل الى مجموعة من التوصيات العملية لتطوير قانون الجمعيات الأهلية ليصبح قانوناً عصرياً يتناسب وتطور مؤسسات المجتمع المدني البحرينية ذات التاريخ

٢ " التوافق على ٢٥ مرتبة في «المحور السياسي» ... في التقرير

الذي رُفِعَ إلى جلالة الملك أمس: حوار التوافق الوطني يحصد ٢٩١ مرتبة متوافق عليها... و ٨٠ مرتبة غير متوافق عليها. « جريدة الأيام العدد ٨١٤٥، الجمعة ٢٩ يوليو ٢٠١١ الموافق ٢٨ شعبان ١٤٣٢هـ. <http://www.alayam.com-on-com/html/News/97442/NA/line>

الرسمية على طلبات الجمعيات في حال طلب البيانات المتعلقة بعملها. حيث أكد ١١ من أصل ١٤ تم استطلاع رأيهم عدم وجود إطار قانوني يمكن هذه الجمعيات من الوصول للبيانات المطلوبة كما أكد من تم اجراء مقابلة معهم إن التجارب للحصول على البيانات التي يحتاجونها من الجهات الرسمية كانت مخيبة للأمل حيث لم تتم الاجابة على أي من طلبات الجمعيات.

بالنسبة للمعلومات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يرى أحد الذين تم استطلاع رأيهم، إن هناك اختلاف في المعلومات المتعلقة بمعدلات البطالة مثلاً في البحرين ويعود ذلك الى الاختلاف في معايير احتساب معدلات البطالة بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبعض الباحثين والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. أما بالنسبة للمعلومات التي يحتاج إليها الاتحاد العام في إجراء دراساته فهناك صعوبة في الوصول إليها فمثلاً العمالة غير المنظمة من الصعوبة التعرف على حجمها ومقدار مساهمتها في الوضع الاقتصادي الوطني وكذلك ما يتعلق بالدين العام حجم ونسبة الدين العام من الناتج الوطني، إذ هناك صعوبة في الوصول لهكذا معلومات. وبالمقابل هناك معلومات تفصيلية تنشرها بعض الجهات الرسمية مثل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حيث تنشر البيانات الخاصة بالعمال والمؤمن عليهم سواء البحرينيين أو الأجانب وتحتوي هذه المعلومات على الكثير من التفاصيل المهمة والمناسبة لدراسات توجّهات السوق.

فيما يمنع المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالنقابات العمالية الاضرابات العمالية في المصانع وتنص المادة ه على « عدم جواز الإضراب في المرافق الحيوية الهامة وهي: الأمن - الدفاع المدني - المطارات - الموانئ - المستشفيات - المواصلات - الاتصالات السلكية واللاسلكية - الكهرباء - الماء». ويرى ٧٩٪ ممن تم استطلاع رأيهم بأن قانون الجمعيات الحالي يحد أو يسمح ضمن قيود شديدة وصارمة من حرية الرأي والتعبير لمؤسسات المجتمع المدني وهذا يعكس الواقع السائد.

فيما يعتقد شخص آخر أن هناك عدم ثقة من الوزارة للجمعيات في كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات وتناولها والاستفادة منها، في حين أنه يوجد جهات رسمية (هيئة المعلومات) ولديها جميع المعلومات التي يحتاجها الباحثون والأكاديميون. وكان هذا الجهاز في السابق يصدر التقارير والمعلومات التفصيلية عن كل شيء تقريباً حسب البيانات المتوفرة لديه ولكن في السنوات الأخيرة لم يعد هذا الجهاز يصدر التقارير وينشر المعلومات وهذا انعكاس لانخفاض مستوى الثقة. وأضاف ان المعلومات التي تحتاج إليها لم يعد الحصول عليها بسهولة ويعتقد أن وجود قانون حق الوصول الى المعلومات سيكون مهم للوصول بحكم القانون للمعلومات والبيانات التي تحتاجها الجمعيات وغيرها في اعداد تقاريرها الطوعية عن تنفيذ اهداف التنمية المستدامة أو تقارير الظل أو إعداد التقارير الأخرى.

حرية الرأي والتعبير والتجمع

تتعرض حرية الرأي والتعبير لضغوط شديدة جداً وعلى الأخص بعد عام ٢٠١١ وازدادت في الاعوام اللاحقة. حيث تعرض العديد من نشطاء المجتمع المدني للمضايقات وعلى الأخص بعد العام

التحديات الداخلية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية

استقطاب الشباب

التي خلقتها الجهات الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني. ويقع على عاتق الوزارة المعنية إنهاء هذه الحالة والعمل على تطوير العمل المماس بين الجانبين.

رأى شخص واحد فقط ممن تم استطلاع رأيهم (من أصل ١٤) إن الجهات الحكومية تقوم بالتشاور معها بشكل مخطط له ومنتظم أي متكرر، فيما رأى البقية إن الجهات الرسمية لا تهتم بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني على مختلف تخصصاتها المهنية وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسات التنموية العامة، وتراوحت أجوبتهم بين عدم وجود مشاورات أصلاً أو وجود مشاورات من حين لآخر. ومعظم من أجابوا بوجود مشاورات بين المجتمع المدني والحكومة رأوا أن نوعية المشاورات ضعيفة وملاحظات المجتمع المدني لا تؤخذ بعين الاعتبار.

بسبب الوضع الطارد للعمل التطوعي في البحرين لم تتمكن مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام من استقطاب الشباب من الجنسين ويرى بعض النشطاء، إن مؤسسات المجتمع المدني تتحمل جزءاً من المسؤولية بسبب البرامج التي تنفذها بعض الجمعيات والتي تعتبر تقليدية وغير قادرة على استقطاب الشباب وهذا محور رئيسي لاستمرارية عمل الجمعيات حيث الجيل الحالي من قيادات الجمعيات أغلبه كبير في السن.

وقد بدأ بعض الشباب البحريني محاولات لتجمعات شبابية تعمل في عدة مجالات مثل التطوع للعمل في الجمعيات التي تقدم الدعم للأسر الفقيرة أو في مجالات اجتماعية أخرى ويقول أحد الشباب النشطاء وكان طالب يدرس الاقتصاد في بريطانيا، أحد مؤسسي (مبادرة نقاش البحرين) « أنهم اختاروا البقاء «مخالفين» بعدم تسجيل مبادراتهم تجنباً للوقوع تحت طائلة الإجراءات البيروقراطية التي يطلبها الانضواء تحت القانون. وأسست هذه المبادرة موقعاً الكترونياً ونظمت أكثر من منتدى في البحرين ولندن وأيضاً منتديات الكترونية. حيث وجد أن العمل في هذا الإطار صعب إذ يواجه صعوبات التمويل وعزوف المشاركين خوفاً من التعرض لعقوبات المخالفة. ومن تجربة المبادرة التي أنشئت في ٢٠١٢، أي في أعقاب الأحداث السياسية لسنة ٢٠١١، يقول « كلما أصبحت المبادرة المدنية والمجتمعية ذات طابع سياسي، أصبحت أقل إغراء للمجتمع للمشاركة فيها.»^٥

المشاورات والتشبيك

التشبيك بين الجمعيات وبعضها البعض ليس بمستوى الطموح الذي يأمل فيه جميع العاملين في هذا المجال، كما إن المشاورات بين مؤسسات المجتمع المدني والجانب الرسمي ضعيفة جداً بل ربما نستطيع القول إن المشاورات الاستراتيجية غير موجودة وعلى الأخص فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة أو فيما يتعلق بمتطلبات اتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة التي صادقت عليها البحرين. وبسبب انعدام التشبيك وضعف المشاورات مع الجانب الرسمي لا يوجد لدينا في البحرين مؤسسات مجتمع مدني قوية يمكن أن يكون لها مؤثر على السياسات. والجهات الرسمية لا تستمع لرأي هذه المؤسسات ولا تشرك الجمعيات في المشاورات أو الاجتماعات التي تعقدها الوزارة أو في المؤتمرات الدولية المتعلقة بأنشطة المؤسسات. ويعود ذلك إلى الهوة العميقة

^٥ الشفيعي، حسن. "تحديات تواجه منظمات المجتمع المدني في البحرين". مرصد البحرين لحقوق الإنسان. <http://www.bahrainmonitor.com/qa-01-q/deyah.html>

دعم المؤسسات الإقليمية والدولية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

على المستوى الإقليمي

جامعة الدول العربية

وعلى المستوى المهني تم اختيار البحرين مقراً إقليمياً للجنة العربية للمشروعات التابعة لجامعة الدول العربية وتم اختيار إحدى الشخصيات البحرينية رئيساً لهذه اللجنة. ومن ضمن أعمال هذه اللجنة تأسيس المشروعات التجارية وتطوير العلاقات مع مؤسسات الشباب العربي العاملة في المشروعات التنموية الصغيرة والمتوسطة.^٦

إلا أنه وبشكل عام لا توجد ممارسات داعمة من مجلس أو هيئات جامعة الدول العربية لمؤسسات المجتمع المدني في البحرين، إلا في حالات الدعوات لبعض هذه المؤسسات لحضور فعاليات معينة تقيمها الجامعة ويمكن حضور ممثلي بعض مؤسسات المجتمع المدني ضمن الوفد الرسمي للبحرين.

مجلس التعاون الخليجي

تتمتع مملكة البحرين في مجلس التعاون بعضوية المجلس وتحظى منه على الدعم الكامل. كما تحظى البحرين بدعم مالي واقتصادي مباشر حيث حصلت البحرين على هبات مالية من بعض دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بعد أحداث العام ٢٠١١م وفيما بعد بهدف إعادة التوازن المالي الى ميزانيتها. أما على مستوى عمل مؤسسات المجتمع المدني فمن المفيد التذكير بأن بعض الدول الخليجية لا تنتشر فيها مؤسسات مجتمع مدني التي يمكن من خلاله بناء منظومة لهذه المؤسسات تحت رعاية أو دعم مجلس التعاون الخليجي أو على المستوى المدني الشعبي. ويلاحظ اختيار البحرين كمرکز لبعض منظمات المجتمع المدني الخليجية وتتركز أعمال هذه المؤسسات في العمل الخيري أو النسائي أو الشبابي أو المهني مثل: جمعية الاقتصاديين الخليجين وجمعية الاجتماعيين الخليجين وجمعية علوم وتقنية المياه الخليجية، جمعية جراحي العظام، الجمعية الخليجية للإعاقة، جمعية مصنعي الغاز. ولا بد من الإشارة إلى إن مؤسسات المجتمع المدني الناشطة محلياً في المجال الحقوقي تتركز في دولتين هما البحرين والكويت باعتبار إن هاتين الدولتين لهما إطار قانوني ينظم هذا النشاط ولهما تاريخ قديم في عمل هذا النوع من الجمعيات. ولا يحظى المجتمع المدني بأي برامج دعم مالية من منظومة مجلس التعاون الخليجي إلا في أضيق الحدود وهي تلك التي تنفذ برامج تتعلق بالأمانة العامة مثل تنظيم حملات تحشيد لحضور مؤتمر أو برنامج تعده وتنفذه الأمانة العامة للمجلس.

على المستوى السياسي تتلقى حكومة البحرين دعم سياسي مباشر من مجلس جامعة الدول العربية، كما دعم المجلس البحرين في عدد من ترشيحاتها لمناصب مختلفة في هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.^٦ وفي العام ٢٠١٤ تبنت البحرين تأسيس المحكمة العربية لحقوق الإنسان وتولت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان البحرينية تسويق هذا المقترح على المستوى العربي بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية وتم خلال «المؤتمر الدولي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان» الذي عقد خلال الفترة ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤م في البحرين. وناقش ممثلو وممثلات المنظمات المصنفة غير حكومية والعاملة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية والعديد من الخبراء الذين اختارهم مؤسسة حقوق الإنسان البحرينية واللجنة التابعة للجامعة العربية، النظام الأساسي للمحكمة، وصرح عن هذا المؤتمر «إعلان البحرين حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان» وبعد فترة من الزمن تعثر الاستمرار في هذا المشروع.^٧

وفي العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ قامت جامعة الدول العربية بدعوة بعض مؤسسات المجتمع المدني البحرينية للمشاركة في جلسات لجنة حقوق الإنسان العربية التابعة للجامعة، أثناء مناقشة تقرير البحرين المتعلق بحالة حقوق الإنسان في البحرين. وتتبع جامعة الدول العربية آلية مشابهة لما يقوم به مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وهناك تعاون بين الهيئات التابعة للجامعة والهيئات الرسمية والجمعيات الشبيهة أو العاملة في نفس المجال ضمن مؤسسات المجتمع المدني البحرينية مثل المجلس الأعلى للمرأة أو الاتحاد النسائي أو بعض الجمعيات النسائية والناشطة في مجال حقوق الإنسان.

^٦ "مجلس الجامعة العربية يقرر دعم جميع ترشيحات البحرين لمناصب الأمم المتحدة." جريدة أخبار الخليج، ٢٠١٨. [http://1136672/article/news/com](http://alkhaleej-akhbar://.http://1136672/article/news/com)

^٧ "المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان يصدر إعلان البحرين." المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - البحرين، ٢٦ مايو ٢٠١٤. <http://www.nihr.org.bh/Activities/26May2014.aspx>

^٨ مملكة البحرين. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. مملكة البحرين مقراً إقليمياً للجنة العربية للمشروعات في جامعة الدول العربية: حميدان يؤكد تسخير السبل الكفيلة للنهوض بالمشروعات العربية التنموية. <http://www.4876/node/bh.gov.mlsd>

على المستوى الدولي

ويستثنى من ذلك الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين الذي يسمح له بالحصول على الدعم من المنظمات الدولية، ويتم ذلك بطريقة تنفيذ المشاريع المشتركة وبأخذ في أغلبها ناحية المؤتمرات أو الفعاليات الاحتفالية. إذ يسمح للاتحاد بالحصول على تمويل من منظمة العمل الدولية أو الاتحاد الدولي للنقل، فالإتحاد العام عضو بهذه الاتحادات ويلتزم بتسديد اشتراكاته لذلك يحصل على تمويل لبرامجه المتعلقة بالتدريب النقابي وإعداد الدراسات. كما يحصل الاتحاد على تمويل لمشاريعه من مؤسسات أخرى مثل فريديش أيبيرت الألمانية. بشكل عام لا توجد معارضة من الحكومة لحصول اتحاد العمال على دعم مالي من جهات أجنبية عمالية لتنفيذ برامجه، إلا إن هذه المنظمات الأجنبية ليس لديها تواصل مباشر مع الحكومة لكي تساهم في فرض أو مناقشة السياسات العامة في مجال العمال مع الحكومة.

ويرى كل ممن تم استفتاؤهم بأن مساهمة المانحين (إن وجدوا) في توفير بيئة تمكينية لمؤسسات المجتمع المدني ضعيفة جداً ويعود ذلك إلى أن الممولين المحدودين لا يطرحون مع الجهات الرسمية معاناة ومشاكل وبيئة عمل مؤسسات المجتمع المدني، أو ان الجهات الرسمية لا تسمح لهم بمناقشة هذا الموضوع معهم، أو إن هذه القضية ليست في أولويات الجهات المانحة والدولية.

على المستوى الدولي، لا تتمتع مؤسسات المجتمع المدني في البحرين بأي فرصة مقبولة للحصول على التمويل أو الدعم المالي أو التعاون مع المنظمات الدولية أو الدول من الخارج، حيث تمنع المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ١٩٨٩/٢١ القيام بذلك كما سبق الإشارة إليه أعلاه، حيث تمنع هذه المادة على مؤسسات المجتمع المدني من الحصول على دعم من الخارج إلا بموافقة الوزارة المعنية، وفي أغلب الحالات ترفض الوزارة السماح للجمعيات بالحصول على تمويل من جهات خارجية، وسبق أن رفضت الوزارة منح بعض الجمعيات الموافقة على الحصول على تمويل لتنفيذ برامج تدريب أما لأعضائها أو للجمعيات الأخرى. ويقول أحد الذين تمت مقابلتهم: "فيما يتعلق بالتمويل فهناك صعوبات شديدة في هذا الجانب حيث تمنع الوزارة أي تمويل أجنبي من منظمات أو جهات دولية إلا للجمعيات المحسوبة على الخط الرسمي تقريبا، وفي بعض الحالات تحصل بعض الجمعيات على مبالغ صغيرة جدا من صندوق دعم الجمعيات الأهلية المحلي الذي تديره الوزارة. أدى ذلك الى وضع أغلب الجمعيات النشطة في ظرف مالي صعب جداً بحيث يصعب عليها في بعض الحالات حتى تسديد إيجارات المقرات التي تستأجرها. وفي بعض الحالات يعتمد الحصول على الدعم المقدم من صندوق الجمعيات على قوة العلاقة بين الجمعية أو مسؤوليها وبين المسؤولين في الوزارة". وتطرقت الى ما مر به أحد الاتحادات من أزمة مالية عندما منعت الوزارة من الاستمرار في تنفيذ برنامج تدريبي للجمعيات التابعة له وجمعيات المجتمع المدني الأخرى من أجل تطوير قدرات هذه الجمعيات، حيث جاء وقف الوزارة لهذا البرنامج بعد أن تكلف الاتحاد بدفع بعض الالتزامات المالية لتنفيذ البرنامج. وقد تمكنت إدارة الاتحاد بعد التواصل مع الجهات المعنية من حل أو تسديد جزء من هذه الالتزامات هذا التصرف من الوزارة بوقف البرنامج لا ينم عن تقدير للعمل الذي يتولاه من أجل تنمية الجمعيات المنضوية تحته أو المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتذكر إحدى المساهمات في الاستبيان عند مراجعة قانون الجمعيات الأهلية لعام ١٩٨٩ ما يلي، " أرى أنه في هذا الجانب الوضع سيئ جداً حيث لا يسمح للجمعيات الأهلية بالحصول على التمويل سواء من الشركات والمؤسسات المحلية أو من المنظمات الدولية، ولكن أرى انه يمكن السماح للجمعيات الأهلية بالحصول على التمويل الذي تحتاجه ويكون ذلك تحت مظلة ومعرفة ورقابة الوزارة والجهات الرسمية المناسبة. وبالمقابل فإن الجمعيات نفسها لا تتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة والتي لا تمنع فيها الوزارة مثل العمل على إيجاد مصادر دخل جيدة من عمل مشترك بين الجمعيات أو استثمارات مناسبة، الخ. »

هل تمكنت مؤسسات المجتمع المدني في البحرين من العمل في ظل التضيق عليها؟

موحد ولا يتضمن المقاربات الحقوقية وخاصة لتلك الجمعيات التي تعمل في مجال المرأة أو غيرها. وبسبب التدريب والثقافة والخبرة الدولية التي يتمتع بها أغلب قيادات مؤسسات المجتمع المدني أصبحت المقاربة الحقوقية جزءاً من الممارسات الفعلية التي تقوم بها هذه المؤسسات، ويقول أحد الذين تم استطلاع رأيهم في هذا الجانب: "تعمل بعض الجمعيات بشكل متواصل من أجل الحفاظ على مصالح وحقوق الفئات التي تعتبر من أهم أهدافها تقديم الدعم لها، وهذا هو التنفيذ الفعلي لتحقيق هذه المبادئ، وفي الأخص الجوانب الاقتصادية". وبالنسبة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين: «تعتبر حرية العمل وحرية العمال الاقتصادية من المعايير الأساسية للاتحادات الدولية وإذا وجد الاتحاد الدولي إن هناك نقص أو عدم الالتزام بهذه الجوانب لا تقبل العضوية فيه أو يتم تجميد عضوية الاتحادات التي لا تلتزم بالمعايير الحقوقية، وهناك لجنة خاصة في الاتحاد الدولي تراقب الالتزام بهذا الجانب من قبل الاتحادات العمالية العضوة فيه. ويهتم الاتحاد الدولي والاتحادات الوطنية بتسليط الضوء على الحكومات التي تنتهك حقوق العمال والحريات ويتم استدعاء ممثلي الدول التي تنتهك حقوق العمال فيها سنوياً للمساءلة ومناقشتها. وهناك اهتمام شديد بهذا الجانب من قبل الاتحاد الدولي والاتحادات الوطنية وهذا ما ساعد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في الوصول إلى الاتفاق الثلاثي مع الحكومة الذي على ضوءه تم إعادة ٤,٥٠٠ عامل تم فصلهم من مراكز عملهم أبان أحداث ٢٠١١ في البحرين».

ويرى بعض ممن تم استطلاع رأيهم (٣ أشخاص) أنه لا توجد سياسات واضحة لمقاربات حقوق الإنسان في عمل مؤسسات المجتمع المدني وهذا ما يتوافق مع الواقع العملي. إلا أن الأغلبية (١١ شخص) ترى إن مبادئ حقوق الإنسان يتم الالتزام بها بشكل أو بآخر في عمل هذه المؤسسات بالرغم من كونها غير مؤسسية وغير مكتوبة.

تعتبر معايير الحوكمة مثل المساءلة والشفافية والإفصاح عن المعلومات من أهم معايير تقدم وتطور مؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص تميميتها الإدارية. تشمل المساءلة تقديم مجالس إدارات الجمعية التقارير المتعلقة بأداء الجمعية خلال فترة تولي مجلس الإدارة المسؤولية سواء أكانت تقارير الأداء أو التقارير المالية وعلى الأخص الكشف عن الممولين وتقديمها بالتفصيل لاجتماع الجمعية العمومية لمناقشتها واعتمادها أو التصديق عليها. وتشمل الشفافية عرض هذه التقارير أمام أعضاء الجمعية العمومية ونشر بعضها وعلى الأخص التقارير المالية وتقارير الأداء السنوية على الموقع الإلكتروني للجمعية لجعلها في متناول الجمهور. كما أن اعتماد المعايير الديمقراطية في إدارة أعمال الجمعيات في غاية الأهمية. وتعتبر مدونات السلوك إحدى المعايير التي بدأت تأخذ بها منظمات المجتمع

لم تتمكن مؤسسات المجتمع المدني البحرينية من تجاوز المضايقات التي فرضتها عليها الجهات الرسمية وعلى رأسها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. كما لم تتمكن من تجاوز الأزمة المالية الشديدة التي تتعرض لها إلا في أضيق الحدود لبعض الجمعيات من خلال حث أعضائها على استمرار دعمها ماليا لتحقيق الحد الأدنى لتغطية مصاريفها. ومن ناحية ثانية لم تتمكن هذه الجمعيات من تكوين اتحادات أو شبكات عمل للتواصل وتنسيق المواقف فيما بينها وربما يعود ذلك لسببين رئيسيين، الأول محاصرة الجهات الرسمية العمل المدني وخاصة المستقل، الثاني الانقسام بين هذه الجمعيات الذي حدث لها بعد أحداث ٢٠١١ وهو انعكاس للانقسام الحاد في المجتمع بشكل عام.

فمؤسسات المجتمع المدني وبالرغم من البيئة الطاردة والصعبة التي تعيشها لم تتمكن من توحيد جهودها وخلق بيئة مناسبة يتم من خلالها الحوار بينها للوصول إلى حلول مناسبة. فقد أظهر كل من أبدوا رأيهم من خلال الاستبيان تأسفاً على مثل هذا الوضع الصعب الذي لا يتيح لهذه الجمعيات خلق بيئة مواتية للعمل. ويذكر أحد الذين أجريت معهم المقابلات "إن وضع الحوار بين الجمعيات وبعضها البعض سيئ وحتى في مجال الجمعيات النسائية التي تنضوي تحت مظلة الاتحاد النسائي يحدث فيما بينها تنافس على بعض البرامج أو الفعاليات بينما يفترض أن يكون فيما بينها تعاون من أجل انجاح البرامج وتطويرها".

فيما تعتقد شخصية أخرى إنه لا توجد آلية واضحة للتشاور بين الجمعيات الأهلية نفسها مما يضعف موقفها تجاه الجهات الرسمية وعلى الأخص وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. كما ترى أنه بالرغم من وجود مذكرات تفاهم بين بعض الجمعيات أو الاتحادات وبعض الجهات الرسمية مثل المجلس الأعلى للمرأة فإن المجلس لا يدعوهم لأية مشاورات حتى فيما يتعلق بإعداد التقارير الوطنية التي تقدم لبعض الجهات في الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها. وفي بعض الأحيان يتم استدعاء بعض الجمعيات (المرضى عنها) لاجتماعات ولا يؤخذ رأيها إذا اختلف عما تطرحه الجهات الرسمية.

تجاه هذا الواقع الصعب هناك بصيص من أمل وهو أن تعمل هذه الجمعيات بالتنسيق فيما بينها في الحد الأدنى أثناء طرح أية مشاريع مثل مقترح قانون الجمعيات الذي طرح في العام ٢٠١٣ كما يتم التنسيق في موافقها أثناء انعقاد أو حضور اجتماعات لجنة حقوق الإنسان التي تدعو لها وزارة الخارجية في البحرين، كما يتم التنسيق فيما بينها في تقديم تقارير الظل الخاصة بمجلس حقوق الإنسان أو تقارير السيداو والتقارير الحقوقية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالمقاربات الحقوقية لعمل هذه الجمعيات حيث يعتبر هذا الجانب أحد الانتقادات التي توجهها بعض الجمعيات لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي تفرض على الجمعيات قانون أساسي

المدني الدولية وبدأت تطالب المؤسسات المحلية باعتمادها كسلوك لعمل الجمعيات، ومن المفيد الإشارة الى إن بعض الجمعيات البحرينية بدأت في اعتماد مجموعة من مدونات السلوك التي يوقع عليها من قبل القياديين والفاعلين في الجمعيات بالإضافة الى الأعضاء العاديين. إلا إن المؤسسات البحرينية لازالت بعيدة عن الالتزام بهذه المعايير إذ يرى شخصان ممن تم استطلاع رأيهم أن مؤسساتهم لديها مدونات سلوك، فيما أغلب من تم استطلاع رأيهم (١٢ شخص) يقولون أن منظماتهم ليس لديها مدونات سلوك أو آليات للمسائلة والشفافية والإفصاح. ويرى من تمت مقابلتهم إن معايير الحوكمة ومنها المسائلة والشفافية لا يتم الالتزام بها إلا في أضيق الحدود وهي اثناء انعقاد الجمعية العمومية السنوية وفي أغلب الحالات لا يركز الأعضاء على مناقشات التقارير سواء المالية أو التقارير الإدارية كما لا تنتشر أغلب الجمعيات تقاريرها أو حساباتها المالية على المواقع الالكترونية للجمعيات التي هي أيضاً تعاني من ضعف في تحديث بياناتها ويعزى ذلك لعدم توفر موظفين متفرغين لمتابعة هذه الأمور بسبب ضعف الوضع المالي للجمعيات.

إن انتشار المناصرة وتداول الأخبار والمعلومات وكشف بعض المظالم أو الانتهاكات على وسائل التواصل أسندعى تزايد الجهات الرقابية على هذه الوسائل وتزايد حالات استدعاء النشطاء للتحقيقات الجنائية كما سبق ذكره. ونشرت بعض الهيئات الرسمية توجهها لتقديم مشروع قانون يعطيها الحق في مزيد من الرقابة على حسابات التواصل الاجتماعي الشخصية والعامة وتقديم النشطاء للمحاكمات مقابل موافقهم في هذا الجانب، حيث صرح نائب الرئيس التنفيذي للعمليات والحوكمة في هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية إن الحكومة ستقدم مشروع يتعلق بمراقبة البيانات كما ذكر "إن هذا المشروع ويسمى كذلك SIEM او المراقبة الامنية باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهو بمثابة نظام يستطيع تجميع كل ما كتب على الشبكة العنكبوتية ويستطيع تحليله واعطاء مؤشرات من شأنها الوصول الى الفاعل او تفادي الخطر او الوصول الى الجاني مما يحمي المجتمع..."^٩

٩ الشيخ سلمان: مشروع انشاء مركز بيانات لرصد جميع المخالفات على الشبكة الانترنت. « ديلمون بوست، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩. <http://delmonpost.com/?p=١٨٤٧١>

من كل ما تم استعراضه كيف لمؤسسات المجتمع المدني أن تنقد نفسها والعمل المدني بشكل عام في البحرين؟

الحصول على تمويل من المنظمات الدولية تحت مرأى ومسمع وإشراف الجهات الرسمية وبموافقتها من أجل القيام بتنفيذ برامجها التنموية.

المزيد من حرية الرأي والتعبير لمؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص نقد الجهات الرسمية وقيام هذه المؤسسات بالتعبئة الجماهيرية من أجل المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يكون له عائد إيجابي على المجتمع البحريني وتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة في إعداد السياسات التنموية.

أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تطوير أدائها لتتحول للعمل المؤسسي الملتزم والمنظم وأن تعمل على استكمال منظومة الحوكمة والمحاسبة والشفافية واعتبار مبادئ حقوق الإنسان والشرعة الدولية جزءاً لا يتجزأ من منظومتها المؤسسية في العمل وأن تعمل على إضافة العناصر المتعلقة بحقوق الإنسان لأنظمتها الأساسية. وفي هذا المجال لا بد من تدريب هذه المؤسسات على اتباع وتنفيذ مبادئ اسطنبول^{١٠} التي تعنى بتطوير مؤسسات المجتمع المدني.

أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني على استقطاب الشباب للمشاركة في أعمال الجمعيات ويمكن أن تتبنى الجمعيات الشباب ضمن برامج يكلفون هم بإعدادها وتنفيذها تحت اشراف أو متابعة من الاعضاء القدامى في الجمعيات مما سيني قدرات الشباب ويقدم لهم فرص تنفيذ البرامج التي يرون انها تتناسب والأفكار الشبابية وأن يشارك الشباب في مجالس ادارات الجمعيات.

يعتبر توفر المعلومات من أجل قيام مؤسسات المجتمع المدني بمهام البحث والدراسات في مجال أهدافها لتطوير أدائها أو لتطوير المجتمع مسألة مهمة، لذلك لا بد من أن يواكب ذلك توفر المعلومات وتوفير الجهات الرسمية هذه المعلومات والبيانات لن يتأتى ذلك إلا بإقرار قانون حق الوصول الى المعلومات وقانون الصحافة على أن يسمح بمزيد من حرية الصحافة والبحث العلمي والأكاديمي.

بدء حملات التوعية والمناصرة على وسائل التواصل الاجتماعي التي أخذت منحى جيداً، حيث فتح العديد من الصحفيين والنشطاء لهم مواقع على وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً في البحرين مثل الانستغرام، تويتر والفيس بوك وقنوات للجمعيات على اليوتيوب.

أن تتوسع الجمعيات في موضوع التحشيد لموضوع معين ضمن وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، ضمن الإطار المسموح به. وعلى سبيل المثال ما قام به الاتحاد النسائي حيث دشن حملات مناصرة كان آخرها لإلغاء بعض المواد القانونية التي تساعد على الافلات من العقاب لجرائم الاغتصاب.

العمل على زيادة التشبيك والتنسيق والتعاون بين مؤسسات

يرى أغلب ممن تمت مقابله أو ممن شارك في الاستبيان أن واقع المجتمع المدني في البحرين ليس في أحسن حالاته بل في أسوأها على مدى الزمن الماضي، ويرى العديد من الكتاب والصحفيين من خلال كتاباتهم إن البحرين تستحق أفضل مما هو الآن وإنها بحاجة الى خطوات فعلية وعملية تقدم عليها الحكومة من أجل الحفاظ على مؤسسات المجتمع المدني ودعمها كي تكون أكثر فاعلية باعتبار إن هذه المؤسسات أصبحت مؤشراً لحرية العمل السياسي والاجتماعي والثقافي في البحرين ولواقع حرية الرأي والتعبير. وللحفاظ على هذا الإرث من العمل المدني توصلت الدراسة الى بعض التوصيات وهي:

١. التزام الحكومة بتنفيذ توصيات الحوار الوطني لعام ٢٠١١م المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص التوصيات التالية: سن قانون جديد للجمعيات الأهلية، وزيادة الدعم المادي للجمعيات وتوزيعه وفق معايير واضحة، وتنظيم العلاقات الخارجية للجمعيات الأهلية وأن تكون في حدود الأهداف التي أنشئت لها، وزيادة الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والجمعيات، وكذلك التزام الحكومة بالتوصية الواردة في المحور الاقتصادي والتي تنص على «زيادة مشاركة رجال الأعمال والاقتصاديين وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرارات الاقتصادية، وتمثيلهم في المؤسسات والشركات الحكومية المعنية بالنشاط الاقتصادي».

٢. اصدار قانون عصري حديث يلبي الطموح ويدعم حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني ويساهم في تطويرها وتنميتها والأخذ بعين الاعتبار مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة القانون المقترح من البداية على أن يتم الأخذ بتوصيات هذه الجمعيات الحريصة على الوطن والمواطنين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣. لا بد من النظر الى عنصر انعدام الثقة بين الجمعيات والجهات الرسمية وأن تبدأ الوزارة باتخاذ خطوات مناسبة لتعزيز هذا التوجه ومنها تطوير آليات التشاور بين مؤسسات المجتمع المدني وبين الجهات فيما يتعلق بالمشاورات الوطنية والإقليمية والدولية وخاصة في مجال التنمية المستدامة وحقوق الإنسان ومجال الدفاع عن حقوق المرأة وإعداد التقارير، بدلاً من التهميش والاستبعاد. والتخلي عن اسلوب التعامل الفوقي مع الجمعيات الأهلية.

٤. أثبت التنسيق بين الجمعيات والتشبيك فيما بينها نجاحاً جيداً عندما اتحدت ونسقت مواقفها تجاه مقترح القانون الذي قدمته الحكومة نتج عنه أن تم سحبه من التداول في البرلمان، لذلك لا بد من استمرار مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أساليب الحوار فيما بينها والعمل على زيادة التشبيك لتشكيل عنصر قوة وضغط على الجهات الرسمية من أجل تطوير وتحقيق أهداف هذه المؤسسات وفسح المجال وتعزيز بيئة عمل المؤسسات.

٥. حتى اصدار القانون المتوافق عليه بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية يفترض السماح لمؤسسات المجتمع المدني

المجتمع المدني لمواجهة التحديات والتضييق على عملها بما يتناسب وتحقيق أهداف كل جمعية أو قطاع مجتمعي على حده.

١٣. الحث على التواصل مع أعضاء مجلس النواب ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة التعديلات المتوقع إدخالها على قانون الجمعيات الأهلية أو تقديم مقترح قانون جديد. والاستعداد من قبل المؤسسات لاحتتمال تقديم الوزارة قانون جديد بشكل مفاجئ بعيداً عن تطلعات مؤسسات المجتمع المدني البحرينية.

١٤. أهمية التشبيك مع الجهات الرسمية وعلى الأخص وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للمرأة وغرفة تجارة وصناعة البحرين والجهات الرسمية الأخرى.



www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 @ArabNGONetwork

 Arab-NGO-Network-for-Development

 [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)